

دور المكتبة الوطنية في وضع معالم سياسة وثائقية في الجزائر:

عنصر الاقتناء نموذجاً

محمد الصالح نابتي

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

جامعة قسنطينة

البريد الإلكتروني:

Msnabti@yahoo.fr

إن مشكلة تحديد الوظائف التي يجب أن تؤديها المكتبات الوطنية، لازالت لم تجد حلاً لها. وحسب رأينا لا يمكن أن يكون هناك تحديد لهذه الوظائف، لأن المكتبات الوطنية هي ناتج لعدة أنواع أخرى من المكتبات، ولا يوجد رأي وموقف ثابت وموحد، محدد الزمان والمكان الذي ولدت فيه، وكذلك الظروف التي أتاحت واستدعت ظهورها⁽¹⁾ والمؤكد أنها ظهرت مع ظهور باقي المؤسسات الأخرى الوطنية، التي كانت تهدف كلها إلى تنظيم وقيادة جميع جوانب حياة الأمة الحديثة. ومهما تكن الظروف التي أنشئت فيها المكتبات الوطنية، فإننا نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية، وخاصة بالنسبة للدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد أعطيت المكتبات الوطنية عدة تعاريف، نقدم تعريفاً واحداً قدمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وذلك سنة 1970 بأنها المكتبة المركزية المسؤولة عن جمع وحفظ النتاج الوطني الفكري الذي يطبع وينشر في

1 مهنا (عبد المجيد). المكتبات الوطنية والعامّة. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1997 ص. 8

البلاد⁽¹⁾، باعتبارها المكتبة المستفيدة من قانون الإيداع، خاصة في البلدان التي تطبق هذا النظام أي نظام الإيداع القانوني، أو أي نظام آخر يهدف إلى جمع ما ينشر داخل البلد.

فهذه المكتبة المركزية، حسب هذا التعريف، إذا ما أعطيت حق الإيداع فإنها تصبح مكتبة وطنية، وهذا أيضا مفهوم يبقى صحيحا إلى حد ما في الدول التي تطبق نظام الإيداع القانوني، فالمركزية المعبر عنها في هذا التعريف لم يعد لها ما يبررها الآن حيث أن الإيداع قد أصبح يتم بحسب نوع الأوعية الفكرية، ولم يعد يقتصر فقط على المطبوع. فقانون الإيداع الجزائري مثلا في مادته العاشرة، يؤهل كلا من المكتبة الوطنية والمركز الجزائري للسينما، لاستلام الإيداع القانوني وتسييره لحساب الدولة الجزائرية⁽²⁾. وقد تُعدّل هذه المادة في المستقبل القريب فتضاف مؤسسة أخرى تهتم بنوع آخر من الوثائق كالوثائق الإلكترونية مثلا.

إذا فالمكتبة المركزية لم تعد مكتبة واحدة فقط والأوعية الفكرية لم تعد أوعية فكرية مطبوعة فقط، وكذلك نظام الإيداع القانوني أو أي نظام آخر يماثله لم يعد - ولم يكن في الماضي أيضا - الوسيلة الوحيدة لجمع الإنتاج الوطني وحفظه، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الوظائف التي يمكن أن تعطى للمكتبات الوطنية، هي تتغير تبعا لتغير عالم النشر، غير أنها تبقى دائما في نطاق السلسلة الوثائقية، وتبقى وظيفة جمع وحفظ التراث الوطني من الوظائف الرئيسية التي يجب أن تقوم بها المكتبات الوطنية على اختلاف المكان والزمان الذي توجد فيهما.

ومن الناحية التاريخية دائما فإن مفهوم المكتبات الوطنية أخذ في الانتشار بسرعة، خاصة بعد أن أسست الفيدرالية العالمية لجمعيات المكتبات (IIFLA) قسما

1 المرجع نفسه ص.7

2 الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 2 يوليو 1996 - المتعلق بالإيداع القانوني - المادة 10.

خاصا بالمكتبات الوطنية والجامعية سنة 1952. ونظرا لعدم وضوح " الوظائف التي يجب أن تؤديها المكتبات الوطنية" فقد عقدت عدة ندوات بهذا الغرض:-(1)

ففي 1963 وفي مؤتمر عقدته جمعية المكتبات البريطانية في (بانجور) فقد قام أحد الباحثين بتحديد سبع وظائف رئيسية للمكتبة الوطنية⁽²⁾ تمثل فيها وظيفة جمع وحفظ الإنتاج الفكري الوطني والأجنبي رأس هذه القائمة.

وفي سنة 1964 حدد هانفري خمسة مصادر رئيسية للمعلومات بإمكانه أن تساعد على فهم الوظائف الرئيسية للمكتبات الوطنية وهي:-(3)

1- الوظائف التي تقوم بها المكتبات الوطنية الكبرى في العالم هي المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس ومكتبة لينين والمكتبة الوطنية الفرنسية.

2- قرارات وتوصيات ندوة فيينا عام 1958 أن هذه القرارات التي وصفت وقتها بأنها علامة مميزة على الطريق نحو اكتساب المكتبات الوطنية الطابع الرسمي.

3- قائمة واجبات المكتبات الوطنية التي ذكرها أحد المختصين في المؤتمر العالمي للمكتبات ومراكز التوثيق، والذي عقد في بروكسل عام 1955 .

4- إصدارات "مجلة الاتجاهات المكتبية" Library trends عام 1955، حول "الاتجاهات المعاصرة للمكتبات الوطنية".

5- وظائف المكتبة الوطنية، كما ذكرها ماقموسن في مداخلته في المؤتمر الذي عقدته جمعية المكتبات البريطانية السابق الذكر.

وتبعاً للمناقشات التي دارت حول وظائف المكتبات الوطنية والتي جرت في كل من مانيلا سنة 1964، و هلسنكي سنة 1965، استنتج هامفري أن وظائف المكتبة الوطنية يمكن توزيعها على ثلاثة أقسام رئيسية:

1- وظائف أساسية

1 محمد النهاري(عبد العزيز). المكتبات الوطنية: تاريخها - وظائفها - واقعها. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994، ص. 25.

2 المرجع نفسه. ص. 23.

3 المرجع نفسه ص. 24 محمد النهاري، عبد العزيز. - المرجع السابق ص 24.

2- وظائف مرغوبة

3- وظائف غير أساسية

ومن الوظائف الأساسية التي يجب أن تقوم بها المكتبات الوطنية نجد وظيفة الاقتناء المتمثل في الإنتاج الفكري الوطني، وكذلك المتمثل في جانب كبير من الإنتاج الفكري الأجنبي، سواء كان مكتوباً من طرف وطنيين في الخارج أو مكتوب من طرف أجنبى عن الوطن.

ويرى أندرسون⁽¹⁾، أن المكتبة الوطنية يجب أن تعمل على أساس أنها مكون وطنى للضبط (الثبت) البيبليوغرافى الوطنى، وذلك بأن تستلم جميع الأنواع الموثقة والمنشورة من الإنتاج الوطنى، والتي تم إيداعها، بهدف المحافظة على المجموعة الوطنية، من جهة، ومن جهة أخرى وضع النتاج الوطنى تحت تصرف المكتبات الأخرى فى العالم وذلك تطبيقاً لمبدأ الإتاحة العالمية للمطبوعات (UAP). كما أن المكتبات الوطنية من اختصاصها أن تهتم بالمشاريع ذات العلاقة بالضبط البيبليوغرافى العالمى (UBC) كمشروع الترقيم الدولى الموحد للدوريات (ISSN) والترقيم الدولى الموحد للكتب (ISBN)، لأنها الممثل المنطقى للهيئتين العالميتين المشرفتين على هذين النظامين أو المشروعين.

فالمكتبة الوطنية بهذا المفهوم تشكل المحور الرئيسى الذى تدور حوله كل النشاطات المكتبية فى البلد. فهي من جهة تعمل على تمكين الباحثين داخل الوطن من الاستفادة من الوثائق العالمية حسب ما ينص عليه مبدأ الإتاحة العالمية للمطبوعات، ومن جهة ثانية تعمل على ضبط العمل المكتبى على المستوى الداخلى، ضبطاً بيبليوغرافياً، بما يجب أن تقدمه من توجيهات إلى مختلف المكتبات، تشكل هذه التوجيهات الخطوط العريضة للسياسة الوثائقية التى يجب أن تتبع من طرف الجميع. والمكتبة الوطنية، أيضاً، بصفتها تشكل مقر الإيداع القانونى لمختلف المطبوعات الوطنية، فهي بهذه الصفة يمكنها أن تزود مختلف المكتبات وخاصة المكتبات

1 المرجع نفسه ص. 32

العامة ومكتبات دور الثقافة ، بعدد من النسخ التي تحصلت عليها، سواء في إطار تطبيق قانون الإيداع أو في إطار ما تحصل عليه من المؤسسات العالمية المختلفة كاليونسكو والألسكو وغيرهما...

كما أن المكتبة الوطنية، -وفي إطار هذه السياسة الوثائقية-، يمكن أن توضح للمكتبات الكبرى وخاصة المكتبات الجامعية خططها المتبعة في اقتناء الإنتاج الفكري الأجنبي، حيث يمكنها أن تحتفظ لنفسها باقتناء نوع من الإنتاج، وتترك الباقي للمكتبات الجامعية ومراكز البحوث المختلفة، على أن تكون هناك ميكانيزمات تطبق من طرف الجميع، ونحن نعرف مسبقا أنه رهان صعب، ولكن لا بد من التفكير بجد في تحقيقه. فلنا تجارب كثيرة في العالم كسبت الرهان بتطبيقها لمشاريع تعاونية على مستوى مكتباتها⁽¹⁾.

فالجامعة الجزائرية بدأت تتشكل في شكل أقطاب امتياز بإمكانها أن تسقط هذه الصفحة على مكتباتها الجامعية، تفاديا للازدواجية في المقتنيات، ربعا للجهد والمال معا.

فكل هذه النشاطات التي اعتبرتها، كل الآداب المكتبية، من اختصاص المكتبات الوطنية، يشكل فيها التزويد أو الاقتناء العنصر الأساسي، لأن ليس هناك عمل مكتبي دون مقتنيات.

أما فيما يخص الإنتاج الوطني المطبوع، فالمكتبة الوطنية اعتادت من حين إلى آخر أن تزويد المكتبات العامة وخاصة مكتبات دور الثقافة بأرصدة وثائقية، فعلى هذه المكتبات أن تنظم هذه الأرصدة والتعريف بها عن طريق إصدار بيبليوغرافيات وفهارس منظمة حتى تستطيع المكتبة الوطنية أن تضع بدورها فهرسا موحدا لمختلف المجموعات المكتبية. فالوسائل التكنولوجية الحديثة تساعد لا محالة على القيام بهذه الأعمال التي لا ظالما إنتظرها الباحثون والدارسون ومختلف القراء، وهي بهذا تؤكد الدور الذي يجب أن تقوم به المكتبة الوطنية، وبذلك تسترجع جزءا من مهامها المشروعة التي نصت عليها كل القوانين المسيرة للمكتبة الوطنية الجزائرية.

1 - مشروع اقتناء الوثائق العلمية والتقنية (CADIST) المطبق في المكتبات الفرنسية.

المراجع:

- 1- عبد المجيد مهنا. - المكتبات الوطنية والعامة. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1997
- 2- عبد العزيز محمد النهاري- المكتبات الوطنية: تاريخها- وظائفها- واقعها. - الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994.
- 3- الأمر رقم 96 - 16 المؤرخ في 2 يوليو 1996 المتعلق بالإيداع القانوني.